

دور منظمات المجتمع المدني في تأطير وتقريب المواطن من الشغل وملاً الهوة بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص في الجزائر

اسم ولقب المؤلف: أ.د/ شريف غياط

اسم ولقب المؤلف: أ.د/ شريف غياط

عضو بمحبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

مدير محبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخص:

هذه الدراسة هي محاولة للخوض في تحليل ومناقشة آلية تطور المجتمع بمفاهيمه الحديثة المبنية على تقسيمه إلى ثلاث قطاعات، كل منها يتحمل دورا وجانبا من التنمية. وتمثل هذه القطاعات في القطاع العام (المجتمع السياسي)، والقطاع الخاص (رجال المال)، والمجتمع المدني الذي يجسد (القطاع الثالث). وكل هذه القطاعات تعمل في توليفة منظمة من الأنشطة لأجل الرقي بالحياة المجتمعية من جهة، والاستمرار والديمومة بالتنمية من جهة أخرى، وذلك بالتشجيع وخلق القيمة المضافة دوما عن طريق العمل.

وبالتالي فإن هذه الدراسة، تركز على أحد هذه القطاعات ألا وهي منظمات المجتمع المدني، ومن ثم تسعى إلى إبراز جانب تأثيرها على زيادة التشغيل من خلال عملها والقيام بأدوارها المتعارف عليها في المجتمعات، التي تنادي بتعظيم دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، والتي يعد العمل ركيزتها الأساسية. الكلمات المفتاحية: العقد الاجتماعي، المجتمع السياسي، منظمات المجتمع المدني، التشغيل، القيم.

Abstract:

This study is an attempt to analyze and discuss the mechanism of development of society in its modern concepts based on its division into three sectors, each of which bears a role and a side of development. These sectors are in the public sector (the political community), the private sector (men of finance), and the civil society that embodies (the third sector). All these sectors are engaged in an organized combination of activities for the advancement of community life on the one hand and the continuation and sustainability of development on the other, by encouraging and creating added value through work.

Thus, this study focuses on one of these sectors, civil society organizations, and thus seeks to highlight its impact on increasing employment through its work and its customary role in societies, which calls for maximizing

Keywords: Social contract, political community, civil society organizations, employment, values.

- مقدمة:

مع نهاية القرن العشرين بزغ في الأفق موضوع جذب الكثير من المفكرين والمنظرين للخوض فيه. فأسال الكثير من الخبر واعتلى أعلى المنابر، بالنسبة للمهتمين بالاقتصاد العالمي، وأوكلوا له دور منوط به للمساهمة في رفع وتطوير الأداء العام للاقتصاد العالمي، خاصة مع تكريس وسيطرة النظام الرأسمالي في قيادة الاقتصاد العالمي من خلال الاقتصاديات الكبرى المشكلة له، وبالتالي تباعد الفجوة بين القطاعين الحكومي والخاص عن المواطن، فالقطاع الخاص فقط أصبح يرمي بوحشية نحوى الريح دون مراعاة الجانب الاجتماعي للفرد، في حين الحكومة، أخذت دور المشاهد وابتعدت كثيرا عن خصوصيات الحياة الاقتصادية للأفراد، وإنما اقتصر دورها على القضايا السيادية والقومية مثل الأمن والتمثيل الخارجي، وترك دواليب الاقتصاد في يد رجال المال، وبالتالي استوجب الوضع ظهور شريك جديد يشغل فراغ تلك المجتمعات، التي يظهر فيها تباعد وتعارض المصالح بين تشكياتها السياسية والرأسمالية، وذلك لأجل التنسيق بين القطاعات المشكلة لتلك المجتمعات ألا وهي القطاع العام والقطاع الخاص، ولهذا فقد ظهر المجتمع المدني لإرساء التوازن والتناسق بين القطاعين. وبذلك فقد أعتبر القطاع الثالث المشكل للمجتمع. ومنه فلا يمكن إهمال دور هذا القطاع عند الحديث عن الرخاء والديمقراطية والمواطنة والجودة في الأداء.

ومع ارتفاع موجة الحديث عن ما يدور في الجزائر من خلط بين رجال المال والسياسة الكبار، ما يعني حدوث تعارض بين القطاعين الحكومي والخاص، دون ظهور دور للمجتمع المدني من خلال تنظيماته المختلفة، وجب تناول موضوع منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ودورها في الرفع من جودة العمل وتقريب المواطن وإقحامه في سوق الشغل، الذي أضحى الشغل الشاغل للمواطن في ظل هذا الوضع المشحون بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة.

تأسيسا على ما تقدم تأتي هذه الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

- على ماذا يتوفر مفهوم المجتمع المدني ؟ وما المقصود بالعقد الاجتماعي؟
- ما هي آليات منظمات المجتمع المدني في تقريب الفرد دمج في مناخ التشغيل؟
- كيف ينعكس نشاط منظمات المجتمع المدني على سوق الشغل في الجزائر؟

- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:

- إلقاء الضوء على حقيقة مكانة منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ومن ثم معرفة آلية أدائها وانعكاسه على سوق التشغيل، مع تقديم أهم المخططات والمراحل التي مر بها المجتمع حين تولد هذه التنظيمات، والتي تسعى إلى إشراك الفرد وتقريبه من مراكز اتخاذ القرار، وما قد ينعكس عليه من الاندماج في سوق الشغل بيسر، بهدف التقليل من البطالة والعمل على الحد منها.

- أهمية الدراسة:

إن لهذه الدراسة أهمية بالغة، ويعود ذلك أساسا إلى طبيعة الموضوع ذاته الذي تتناوله. والذي يعتبر عاملا هاما في تناسق أداء المجتمعات الحديثة، ألا وهو ولوج منظمات المجتمع المدني في تركيبة الشركاء الاجتماعيين المشكلين لما يسمى بالدولة والمجتمع، وبالتالي إمكانية البحث في تقريب المواطن والفرد من الحكومة، أو بصفة عامة ملاء الفراغ الموجود بين القطاعين الخاص والعام وكذا الأسرة، مع التركيز والإشارة لأهم العوامل التي تعيق تفعيل وتمكين أداء منظمات المجتمع المدني وانعكاسه إيجابا على الفرد الذي يبقى يعاني ويتطلع إلى الآلية المثلى التي تشركه في سوق الشغل.

- منهج وهيكل الدراسة:

اعتمد الباحثان في إعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية في آن واحد والمتعلقة بالوقوف على حقيقة تفعيل وتنميين وكذا تمكين دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر وانعكاسه على قطاع التشغيل فيها. حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل الدراسة، مستشهدا بأهم أفكار رواد علم الاجتماع فيما يخص تنظيمات المجتمع المدني وجذورها التأسيسية. واستنادا الى ما تيسر من مراجع وبحوث ومواقع الواب كمصادر ثانوية. ونظرا لأهمية الموضوع، وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، والإحاطة به من جميع الجوانب ارتأى الباحثان، تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسة، حيث شمل المحور الأول: خلفية تبلور مفهوم المجتمع المدني. في حين أستعرض المحور الثاني: شاكلة منظمات المجتمع المدني. بينما ناقش المحور الثالث: تقييم أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتأثيرها على سوق الشغل وجودة الأداء.

- أولا: خلفية تبلور مفهوم المجتمع المدني

لأجل تحليل وفحص ما يحويه مفهوم المجتمع المدني، لابد من المرور بعدة نقاط مفصلية في إعطاء صورة تسمح بفهم مدلول هذا الأخير أي المجتمع المدني، وبالتالي ففي بادئ الأمر لابد من التعرّيج على مفهوم العقد الاجتماعي. والذي بدوره أسس لظهور ما يسمى بالمجتمع المدني، والذي يتكون من مجموعة من الشركاء

غايتهم الموازنة بين أقطاب المجتمع من سلطة وسوق وأسرة، وهؤلاء الأطراف الفاعلة من الشركاء يعرفون بمنظمات المجتمع المدني، والتي تتميز بانفصالها عن الحكومة في سلطة اتخاذ القرار، وكذا بعدها عن القطاع الخاص لعدم رميةا نحوى الريح المادي، وبالتالي فتصبغ بصبغة تمثل الحقوق الطبيعية لكل من الأفراد والسلطة والبيئة، وكل الأطراف التي تعني المجتمع من بعيد أو قريب.

1- ماهية العقد الاجتماعي:

يرى الفيلسوف جون لوك؛ أن العقد الاجتماعي هو قضيتان متلازمتين. وهما العقد الاجتماعي والعقد السياسي.

أ- **العقد الاجتماعي:** يسعى إلى الحصول على الموافقة بالإجماع على القيم المجتمعية التي يجب ضمانها، أي الحق في حيازة الممتلكات، والحق في أن يعيش الفرد حياته حسبما يراه مناسباً، والحق في الإرادة والرأي⁽¹⁾.

ب- **العقد السياسي:** هو ذلك التوافق حول القرار الذي له علاقة بإنشاء سلطة مشتركة⁽²⁾.

وبالتالي فالعقد الاجتماعي من خلال ما سبق ذكره يتمخض عن الإرادة المجتمعة من مجموعة أفراد حول إطار منظم لعلاقات الأفراد فيما بينهم، لأجل تيسير التعاملات ضمن نسق موحد ومنظم يكفل الحرية والإرادة والتعايش بين أفراد ذلك المجتمع، ويتجوز بما يسمى بالعقد السياسي الذي يجسد آراء مختلف الأفراد المكونة للمجتمع في هيئة أو شخص ينظر إليه كوصي عن المجتمع. وبالتالي فسلطة الحكومة محدودة وفق الإطار الذي يسمح به العقد الاجتماعي الراعي لقيم ذلك المجتمع.

ت- **علاقة العقد الاجتماعي مع قطاع الأعمال:** في هذا الصدد قد رأى صاحب أكبر قدر من البحث فيما يخص العقد الاجتماعي الفيلسوف جون لوك بأن "الأعمال التجارية يتم وصفها على أنها جهازاً من أجهزة المجتمع، تضطلع بمسؤولية الوصي على القيم المجتمعية وتطلعاً نحو نظام علمي للعولة الشاملة، وتشارك في دعمها. وهذا ما يستدعي تقليد المسؤولية التجارية العالمية اتجاه المجتمع والسياسة والأرض من أجل إيجاد بيئة أعمال مستقرة بين الأجيال، في إطار مجتمع متناغم ومزدهر. ولذلك فإن علاقة العقد الاجتماعي مع قطاع الأعمال هو علاقة تجارية متينة"⁽³⁾.

2- مفهوم المجتمع المدني:

يدور مفهوم المجتمع المدني حول تعارض وتداخل الحريات والمصالح بين الأطراف الفاعلة في المجتمع، وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوم دقيق ومضبوط للمجتمع المدني. ولأجل ذلك سيتم استعراض أهم المفاهيم التي وصفوه بها المفكرين والفلاسفة عبر فترات ومحطات مهمة في تحديث وتحديد مفاهيم علم الاجتماع عبر التاريخ.

أ- **تعريف المجتمع المدني:** يشير مصطلح المجتمع المدني إلى "مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح التي لها وجود في الحياة العامة، تعبر عن مصالح وقيم أعضائها أو غيرهم، على الأسس

الأخلاقية أو الثقافية أو السياسية أو العلمية أو الدينية أو الاعتبارية الخيرية. ولذلك تشير منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة من المنظمات: المجموعات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، ومجموعات الشعوب الأصلية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والروابط المهنية⁽⁴⁾.

ب- نشأة وتطور المجتمع المدني: حتى يتسنى لنا معرفة الكيفية التي نشأ من خلالها المجتمع المدني وتطور، ارتأينا استعراض ذلك عبر آراء وأفكار العديد من المفكرين على النحو الآتي:

توماس هوبز؛ نادى "بضرورة الطاعة المطلقة من قبل الشعب للحاكم وإن الشعب بدون حاكم أشبه بالجسم بدون رأس"⁽¹⁾، وبالتالي فقد نفى على السلطة التزكية الإلهية وإنما وجب استصدار السلطة من الشعب. **جون لوك؛** يرى أن مصدر المجتمع هو العقد الاجتماعي الذي يلجأ إليه الأفراد لحماية حقوق كانت مكفولة في الحالة الطبيعية، لكن في قالب مجتمع وذلك بالتنازل على حق السلطة لممثل ذلك الشعب الذي يضمن تلك الحقوق الطبيعية الأساسية المتمثلة في الحرية والعيش والتملك، وذلك من خلال السلطة المتولدة من الشعب نفسه. أما **جان جاك روسو؛** فقد أتى بمفاهيم مغايرة تماماً وأكثر ميلاً للإرادة الجماعية على حساب إرادة السلطة الحاكمة، ورأى أن مصدر السلطة الأول والأخير في الأمور الصغيرة والكبيرة تعود في التقرير واتخاذ القرار إلى الشعب، وبالتالي فقد حاول تقريب تباعد الأهداف بين قرارات السلطة وما يطمح إليه الشعب، وأدخل المفهوم الحديث للمساواة بين أفراد المجتمع في كافة مظاهر الحياة، مثل المال والعمل والمكانة. أما **آدم سميث؛** فكانت نظريته ورأيه تجاري بحث حول مفهوم المجتمع المدني، بحيث وصف المعاملات والمبادلات التجارية على أنها هي المنشئة للمجتمع المدني، وبالتالي تحقيق المصالح في الاتجاهين بين أفراد التبادل التجاري. **هيجل؛** أما نظرة هيجل إلى المجتمع المدني فهي نظرة ربما تعبر عن حقيقته بحيث يرى أن المجتمع المدني هو ذلك "الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الفردية بعيداً عن الدولة"⁽⁵⁾، وبالتالي فالمجتمع المدني ينشأ من خلال وجود تباين مصالح الأسر، وبالتالي ظهور أسر أهدافها غير أهداف الأسر العادية، وبالتالي ظهور الحاجة إلى السلطة للموازنة بين هذه الأسر المترفعة المشكلة للمجتمع المدني، والتي عرفت بالطبقة البورجوازية، والأسر البسيطة المشكلة للمجتمع الطبيعي. ونجد أن **كارل ماركس؛** أعطى الكثير من الأفكار حول ما هي طبيعة المجتمع المدني، وجوهر فكره أن المجتمع المدني هو ذلك التشكيل الطبيعي من الأفراد الذين يملكون حق التمثيل السياسي. وبالتالي فقد أعطى الحرية الفردية للتمثيل الجماعي في حين قيد السلطة بمسايرة الحرية الفردية للأفراد المشكلين للجماعات. لكن **غرامشي؛** يذهب بمفهوم المجتمع المدني إلى ذلك التنظيم، الذي يكون وجه العملة الثاني للحكومة، بحيث يقول أن الحكومة تعمل بسلطة الحاكم، ومن خلال توجيه المجتمع عن طريق التنظيم المجتمعي لإرساء مبادئ تسير عليها الدولة، وبالتالي فالمجتمع المدني عند غرامشي يعمل لصالح الحكومة دون مراعاة أهداف ومصالح الأفراد الطبيعيين.

3- أركان المجتمع المدني:

تركيبية المجتمع المدني لا تماثل تركيبية المجتمع الطبيعي، وذلك لأن هذا الأخير، أي المجتمع الطبيعي كان يمنح ولائه فقط إلى العائلة والعشيرة، وذلك تماشياً ومصصلحة العائلة والعشيرة التي كانت بحاجة لتكاثف الجهود من أجل الاستمرار في الحياة. لكن مع زيادة عدد البشرية أي تزايد السكينة فوق كوكب الأرض بدأت تتزايد وتشتد المنافسة على ما تعطيه الطبيعة من مخرجات للإنسان، وبالتالي ظهر ما يمكن القول عليه أنه تعارض المصالح وأصبحت العشيرة وحدها لا تستطيع حماية مناحها ووسطها، إذ باتت في حاجة إلى إعطاء الولاء إلى شيء أكبر من العشيرة. ومن هنا بدأت تبرز بوضوح رغبة الولاء لتنظيم أكثر قوة من العشيرة، والذي يستطيع حماية المصالح الأساسية، وهكذا ظهرت المجتمعات، وظهرت السلطة، ومن ثم ظهر الطرف الثالث للموازنة بين الفرد أو الرعية والحاكم، وعلى هذا الأساس قام المجتمع المدني مرتكزاً على أربعة أركان تعبر عن وجوده وتشكله، وتمثل هذه الأركان في العناصر التالية (6):

أ- التنظيم: يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقاً لنظام معيّن يتم الاتفاق حوله، كالجمعيات والنقابات والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية.

ب- الطوعية: أي المشاركة الإرادية؛ وهو ما يميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية التقليدية.

ت- الاستقلالية: استقلالية عن سلطة الدولة وهيمنتها (استقلالية مالية، تنظيمية، إدارية).

ث- القيم: حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وفيما بينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي.

- ثانياً: شاكلة منظمات المجتمع المدني

تتعدد منظمات المجتمع المدني وتنوع وذلك لاتساع حيز مجال نشاطها الذي يشغل كل تخصصات الحياة، وكذا يتداخل بين القطاعات المشكلة للمجتمع من قطاع سياسي وقطاع خاص. وبالتالي فهي تعتمد على موارد معينة حسب كل طبيعة المنظمة، وتبنى على مبادئ محددة وتحظى بمسؤوليات يستوجب القيام بها.

1- أصناف منظمات المجتمع المدني:

يتميز المجتمع المدني باشماله على حزمة من التنظيمات، إذ يتوفر على عدة منظمات متباينة الأنشطة، التي تخص المقاربة والتوفيق بين حاجات المواطنين والحكومة، وكذا قطاع الأعمال، ونخص بالذكر منها في هذا الشأن:

أ- المنظمات المهنية: هي تنظيمات طوعية ينشئها أو يقوم بها العمال لأجل تمثيل نشاط أو مهنة يمارسونها، وذلك لأجل الدفاع عن حقوقهم المادية كالأجور، وتفعيل دورها "الاقتصادي الذي يركز على تسهيل عملية الإنتاج والتأكيد على توزيع عادل للأرباح" (7). وكذا الدفاع عن حقوقهم الاجتماعية مثل:

التكفل والتأمين، وكذا العمل على تحسين ظروف العمل والاهتمام بالجانب الشخصي للعامل كحمايته من الأخطار والأمراض المهنية... الخ. وكذلك من خلال التعبير عن رأي العمال في الأوضاع والقضايا القومية "لعب دورها الديمقراطي وتمثيلي لصوت العمال في المجتمع" (8).

ب- المنظمات الخيرية: هي تنظيمات اختيارية هادفة إلى دعم فئة ضعيفة من فئات المجتمع، حيث تعمل على التحسين من أوضاعها المعيشية الصعبة، وذلك عن طريق الدعم المادي في صورة تقديم معونات مالية، أو تقديم خدمات، قد تكون هذه الخدمات في صورة المساعدة على الاستفادة من الرعاية الصحية، أو تقديم خدمات مثل الأكل والملابس... الخ.

ت- المنظمات الدينية: وهي تتمثل في التكتلات بين الأفراد الذين ينتمون إلى نفس التوجه الديني، والذين يحرصون بتوعية المجتمع بفوائد تبني مبادئ ذلك المذهب، والتشبع بقيم مذهبهم، وقد يستخدمون وسائل متعددة، مثل بناء مقرات لتقديم دروس تخص توجههم، فضلا عن أنهم قد يساهمون في العمل الخيري بتقديم مساعدات لبعض الفئات من المجتمع في شكل مادي، وذلك وفق مخططهم وأهدافهم.

ث- مجموعات الشعوب الأصلية: هي تنظيمات تقوم بتقديم الدعم للشعوب الأصلية من أجل حماية حقوقهم وضمان مستقبل أفضل لهم وكفالة حقهم في العيش وفقا لنظمهم وعاداتهم وحماية تمتعهم بأرضهم وحقوقهم الإنسانية. وكذلك السعي لتوعية الأفراد في المجتمعات الغربية بقضايا الشعوب الأصلية، كما تقوم على الجانب الآخر بتوعية أفراد المجتمعات الأصلية بالمعلومات والأدوات التي يحتاجون إليها للتمكن من المحافظة على نظمهم وطريقة حياتهم ومواجهة ضغوط الدول والشركات الغربية (9).

2- أهداف منظمات المجتمع المدني:

تتباين أهداف منظمات المجتمع المدني حسب طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة وتعمل في إطاره، وكذا تماشي ووضع البلد والتحديات المحسوسة، التي من شأنها التأثير على بلوغ هدف التنظيم. وبالتالي فأهداف منظمات المجتمع المدني يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- أهداف قارة: أي ثابتة طالما استمر وجود المنظمة وبقيت الأهداف نفسها. وقياسا على ذلك ما ترمي المقولة والشعار التالي إلى تحقيقه "جزائر لا تزول بزوال الرجال" (10).

ب- أهداف قابلة للتغير مع تغير الظروف المنشئ لها: هي تلك الأهداف التي لا ترتبط بعمر المنظمة وإنما ترتبط بزمن تحقق الأهداف نفسها.

ت- أهداف تتقادم: تلك الأهداف التي لا تستمر مع استمرار المنظمة سواء تحققت أو لا، بحيث أن الزمن كفيل بإنهاء أهمية تحقيقها.

ث- أهداف مستحدثة: هي تلك الأهداف التي تنشأ بعد مزاولة المنظمة لنشاطها لفترة طويلة، ومن ثم استحداث أنشطة أخرى لتحقيق أهداف تستحدثها المنظمة، والتي ترى أنه من المفيد استحداثها.

3- موارد منظمات المجتمع المدني:

تعد الموارد الفنية حجر الزاوية في موارد منظمات المجتمع المدني، غير أن دورها يبقى غير فعال ما لم يتم الاستعانة بالموارد المالية لأجل اقتناء التقنية بغرض تحقيق هدف المنظمة، وعلى هذا الأساس يمكن حصر هذه الموارد في الآتي:

- أ- **موارد فنية:** هي ما تتوفر عليه منظمات المجتمع المدني من موارد بشرية تتمثل في أفكار راقية وعلمية لدى الأفراد التي من شأنها تخطيط ما يجب العمل به للوصول إلى أهداف المنظمة.
- ب- **موارد تقنية:** هي تلك الوسائط المادية التي تمتلكها المنظمة ومن خلالها يمكن تجسيد أفكار المنظمة على أرض الواقع مثل الآلات وتكنولوجيا الاتصال والوسائل الملموسة أي كان نوعها.
- ت- **موارد مالية:** هي كل ما تحصل عليه المنظمة من دخل مالي من شأنه المساهمة في اقتناء الموارد والتجهيزات ومستلزمات المنظمة من الوسائل التي تحتاجها للقيام بنشاطها. و"يجب التأكد من أن المساهمات المالية التي تتلقاها تستخدم لتأمين دفع مهمتها قدماً، وليس من أجل تحقيق مكاسب شخصية لأفراد معينين" (11).

4- مسؤوليات منظمات المجتمع المدني:

تمتلك منظمات المجتمع المدني صلاحيات التمثيل، وبالتالي فإن تلك الصلاحية مستمدة من الحرص والقيام بعدة مسؤوليات وهي:

- أ- **المسؤولية القانونية:** وتتمثل في احترام القوانين والأنظمة المرعية والتأكد من عدم انحراف المنظمة عن رسالتها وأهدافها بما ينص عليها القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- ب- **المسؤولية التمثيلية:** وهي تمثيل تطلعات ورؤى فئات المجتمع لدى المنظمة وأعضائها بشكل عام وبالعكس تمثيل رؤى وتطلعات المنظمة لدى المجتمع والدفاع عن القيم والمبادئ الأساسية التي تلتزم بها.
- ت- **المسؤولية المالية:** تأمين الموارد المالية اللازمة لتصريف وتسيير شؤون وأعمال المنظمة مع الحرص على الاستخدام الأمثل والعقلاني لهذه الموارد.
- ث- **مسؤولية التطوير الذاتي:** وهي تقييم مستمر للأداء العام وتطوير مهارات وقدرات أعضاء المنظمة الفردية والجماعية مع خلق أنشطة تنقيفية حول أهداف ورسالة وآليات المنظمة. وهذه العملية موجهة لأعضاء المنظمة خصوصاً الجدد منهم.

5- مبادئ منظمات المجتمع المدني:

تقوم منظمات المجتمع المدني على عدة مبادئ، والتي من شأنها أن تؤثر في مجال عملها، وكذا القيم والقناعات التي يجب أن تتوفر في أعضائها، وفق إطار منظم مع التمتع باستقلالية في اتخاذ القرار لتحقيق أهدافها، وتمثل أهم هذه المبادئ في ما يلي:

أ- تنظيم المؤسسات: يعتمد هذا المبدأ على تنظيم بيئة عمل المؤسسات والشركات التي يتكوّن منها المجتمع المدني، من خلال ضمان توفير كافة الوسائل المناسبة لمساعدتها على تطبيق عملها بالاعتماد على فكرة أنّ أغلب أفراد المجتمع جزءٌ من مكوناتها، وخصوصاً عندما يؤسّسونها، أو الحصول على وظيفة فيها، ومن الأمثلة عليها: المدارس، والجامعات، والمؤسسات الصناعية، وغيرهم.

ب- التطوع الحر: يرتبط هذا المبدأ مع الإرادة الحرة للأفراد في المشاركة بمجال عملي، أو نشاط مجتمعي، أو مجموعة من النشاطات بالاعتماد على تطبيق فكرة التطوع الشخصي، أو الحصول على عمل مقابل مبلغ مالي مُعيّن يتمّ الاتفاق عليه من خلال تحديد مجموعة من الشروط، مثل: العمر، والشهادة العلمية، والخبرة السابقة، وغيرها.

ت- الاستقلالية: تعدّ من أهم مبادئ المجتمع المدني؛ إذ إنّّه يجب أن يميّز بالاستقلالية المرتبطة بالبيئة الخاصة به، والتي تطبق في النواحي المالية، والإدارية، وغيرهم بالاعتماد على مجموعة من القيم، والمعايير، والرؤى، والمهام التي تسعى إلى تحديد طبيعة هذه الاستقلالية، والوسائل الخاصة بها، وطريقة تطبيقها داخل المجتمع المدني.

ثالثاً: تقييم أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتأثيرها على سوق الشغل وجودة الأداء

تعد الجزائر ككيان مستقل ودولة ذات مجتمع منظم، كأحدث الدول والمجتمعات لأنها دولة يقتصر عمرها على 55 سنة فقط. وهذه المدة تعد صغيرة جداً لتكوين مجتمع يتوفر على جميع مقومات المجتمعات الحديثة. لذا فإنه وعند النظر إلى مردود منظمات المجتمع المدني لا نتفاجئ بفضالة تأثيره وذلك، لنقص اكتمال نمو التنظيم المجتمعي، دون إهمال ذلك الدور السيئ الذي تلعبه الحكومة في توجيه أهداف منظمات المجتمع المدني، وذلك للتغطية على هشاشة تركيبة التنظيم السياسي نفسه. والذي يغطي فشله ونقصه بالحد من دور المجتمع المدني في المطالبة بالأداء المأمول من القطاع الحكومي، في الوقت الذي مازال فيه دور القطاع الخاص لا يفي بمحاجات المجتمع ولو البسيطة جداً، مثل فرص العمل، دون مطالبة القطاع الخاص بتحسين الظروف والحقوق للمواطن وإنما القبول بتوفير العدد الزهيد من مناصب الشغل. ولإلقاء الضوء على مردود منظمات المجتمع المدني على قطاع التشغيل في الجزائر يجب إمالة اللثام عن التركيبة الحقيقية لهذه المنظمات وعن أهدافها وكذا المناخ الذي تعمل فيه، وذلك بهدف تقييم مدى كفاءتها في ظل ما تحوز عليه من موارد.

1- جوانب مهمة في منظمات المجتمع المدني التي تعنى بسوق الشغل في الجزائر:

تبقى منظمات العمال النقابية هي المنظمات ذات الاهتمام الأكبر في تركيبة المجتمع المدني في الجزائر، ويبقى هدفها الأهم هو رفع الأجور، وتحسين وضعية العاملين، مع الإشارة إلى أن أهدافها الغير معلنة تبقى تعيق تطور المجتمع المدني، وذلك بالاستفادة من التفويض لامتلاك الشرعية للضغط على المجتمع السياسي، وذلك لقاء قضاء المصالح الشخصية لأفراد التنظيمات، وهذا مرده افتقار منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى

عامل التشبع بالقيم، وغياب الوعي الجماعي والحس بالحياة والظروف المجتمعية الصعبة، التي يعيشها المواطن الجزائري في ظل ارتفاع نسبة البطالة، رغم المرور بفترة مجبوحه مالية سيطول الرجوع إليها والبكاء على أطلالها.

أ- **هوية الأفراد المشكلين للمنظمة:** تتكون المنظمات التي تهم بالعمل في الجزائر من أوساط متعددة حسب وظيفة المنظمة وهدفها، وبالتالي نجد هناك عدة أصناف منها:

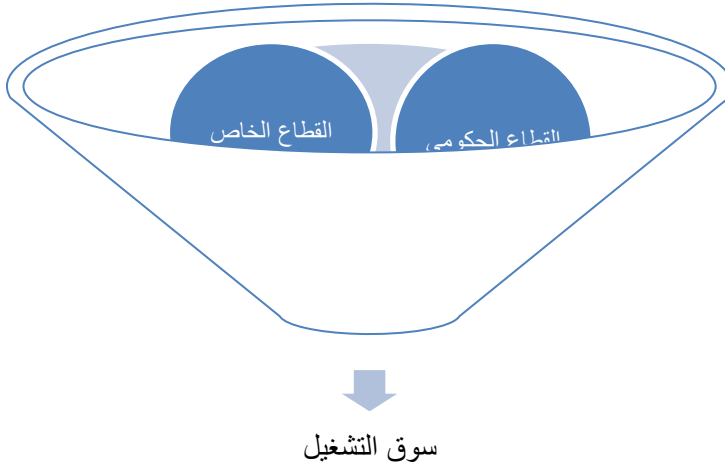
- **منظمات تتكون من العمال أنفسهم:** ويعد هذا النوع من المنظمات الأكثر انتشارا في الجزائر، ويتمثل في النقابات العمالية التي تمارس التمثيل العمالي بتفويض مجموعة من العمال يتطوعون لحمل مسؤولية التمثيل، وذلك للسعي إلى تحسين ظروف العامل دون مراعاة جودة العمل، وهذا النوع من التنظيم لا يعود بنفع على المجتمع بل أكثر النفع يعود على التنظيم نفسه وخاصة في هرمه، والسبب في ذلك يرجع لسياسة الحكومة في مسايرة مثل هذه التنظيمات النقابية، والسير في نفق "البريكولاج" والتعتيم والتستر على الأوضاع الحقيقية، وما يجب أن يتوفر في أرض العمل، وما يجب أن يتوفر للعامل، وما يجب أن يعود على المجتمع من جراء انجاز العمل. ويكون توجيه جهد هذه المنظمات، بشكل أساسي نحو التواصل مع القطاع الحكومي.

- **منظمات تتكون من أفراد خارج النشاط وتعنى بالنشاط:** ويتميز هذا النوع من التنظيمات بالانتشار أكثر في المجتمعات المتقدمة، والمجتمعات الغنية، والتي تشكل من الأفراد الذين يهتمون بمصلحة العمال ومصلحة المجتمع دون مصلحتهم الشخصية، وربما يساهمون بقسط من أموالهم لدمج شرائح معينة في قطاع التشغيل، وكذلك محاولة الرفع من جودة العمل، وذلك عن طريق التدريب والتوجيه والنصح، وتعامل مثل هذه التنظيمات مع القطاع الخاص ممثلا في أرباب العمل وممثلي الشركات الخاصة العاملة في التراب الوطني، وكذلك توجه مجهودها تجاه الأسر وفي النادر ما تتواصل مع الحكومة.

هذا النوع من التنظيمات غير موجود في الجزائر لكون المجتمع الجزائري لم يرتق بعد إلى مرحلة النضوج للوصول إليه. زيادة على كون المجتمع الجزائري لا زال يعاني الفقر، ومثل هذه التنظيمات كما سلف الذكر تظهر في المجتمعات الغنية.

ب- **المصالح والأهداف الجوهرية للمنظمة اتجاه العمال والمجتمع بقطاعاته الثلاث:** لأجل توضيح مصالح وأهداف المنظمة اتجاه المجتمع المشكل سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث (المجتمع المدني) وتأثيره على الشغل، نرى من الضروري عرض الشكل التالي:

الشكل رقم (01): علاقة منظمات المجتمع المدني تجاه العمال والمجتمع بقطاعاته الثلاث



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل السابق، بالإمكان شرح دور كل متغير وآلية عمله على النحو التالي:

- **القطاع الحكومي:** ذلك القطاع الذي يعتبر الأكبر في الجزائر احتواء للعمال، وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي الذي لا يزال اشتراكيا في أنشطته الأساسية في الحياة. ويعد المستقطب الرئيسي لليد العاملة ضمن نظام الوظيف العمومي، أو بقية القطاعات الأخرى الغير منتجة، مثل قطاع الخدمات الأمنية الممثلة في وزارتي الدفاع والداخلية، وبعض الشركات ذات الطابع العام بالرغم من طبيعة نشاطها الاقتصادي، مثل شركة سوناطراك.
- **القطاع الخاص:** إن القطاع الخاص في الجزائر، هو ذلك القطاع الذي يعطي صورة حول سيورة الجزائر ضمن النمط العالمي للاقتصاد بالتوجه نحو الحرية والرأسمالية، وهو ما يجعل هذا القطاع ينمو في وسط المنافسة. غير أنه وفي الجزائر يبقى هذا القطاع سليل القطاع العام، لا يعارضه ولا يكمله ولا يوازيه، وإنما يستمد تمويله من القطاع العام في شكل قروض تمتاز بالتسهيلات في مواسم الانتخابات، ثم بالعفو الشامل وتسديد الدولة للقروض في مواسم تجديد العهديات الانتخابية، أو التمويل في ضل ما يسمى بشراء السلم الاجتماعي. وبالتالي فالقطاع الخاص لا يوفر مناصب عمل قارة وإنما يوسع أكثر فأكثر من البطالة كلما اشتد الوضع الاقتصادي وصعبت مصادر التمويل من القطاع العام.

- **منظمات المجتمع المدني:** منظمات المجتمع المدني لا تغطي الحيز أو الفراغ الذي يجب أن تغطيه في المجتمع الحديث المنظم الذي يقسم العمل بين القطاعين العام والخاص، وإنما تصطدم في الحقيقة بأنه لا مجال مفسوح أمامها لموازنة القوى وفي الحقيقة هي قوة واحدة مثل ما نراه من اختلاط القطاع الخاص ممثل في رجال المال مع القطاع العام ممثل في المجتمع السياسي. وبالتالي فما على منظمات المجتمع المدني إلى الانصهار والذوبان في ذهنيات البرتوكولات المنظمة وراء الستار.
- **سوق التشغيل:** تأسيسا على ما سبق، فإن سوق التشغيل يبقى يتنفس فقط من ذلك النسيم الذي يهب من مملكة القطاع العام، ويبقى المواطن الطامح في الشغل، والموظف الآمل في تحسين أوضاعه مشدود الانتباه وكله طوعية لما يمليه عليه القطاع العام ممثل في التشكيل السياسي المتحكم في زمام التشغيل، من خلال سلطته المطلقة والكلية، في ظل عدم وجود أو بالأحرى غياب بدائل تشغيلية، مع ضعف أداء منظمات المجتمع المدني.

2- أنواع المنظمات التي لديها تأثير مباشر على التشغيل:

في المجتمع الجزائري، الذي لا زال الفرد فيه لم يصل إلى مستوى الدخل الشهري التي تسمح باكتناز فائض من المال، وإنما كل فرد يستهلك تقريبا أجره وربما لا يفي بإشباع كامل حاجاته، يبقى عمل منظمات المجتمع المدني عاجزا عن توفير مناصب الشغل والمساهمة فيها، لأن مثل هذه الأهداف تستطيع تنفيذها منظمات لديها تمويل عالي من الأفراد، ولكن مثل هذا التمويل غائب تقريبا في الجزائر، ومن ثم فإن دور مثل هذه المنظمات يقتصر على بعض الشكليات فقط على قطاع التشغيل في الجزائر ونذكر منها:

أ- **منظمات تقدم الإرشاد والمشورة:** وهذا النوع من التنظيمات يسعى إلى توفير برامج تدريبية وتعليمية متنوعة تهدف إلى استخراج وصقل المهارات الكامنة، وكذا تمكين الكفاءات الإدارية لأصحاب الأعمال وأصحاب الورشات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على مرافقة المشروعات ومساعدتها على النمو، بالاعتماد على عقد شراكات مع مؤسسات تعليمية متنوعة، لكن يبقى هذا النوع من المنظمات قليل جدا في الجزائر وتأثيره على زيادة مناصب الشغل يبقى مجهري وغير محسوس. ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها هذه التنظيمات ما نوجزه في الآتي:

- العمل على الوساطة لأجل الاستفادة من قروض مالية ميسرة وبدون فوائد.
- العمل على رفع الكفاءة من خلال تدريب العمال وكذا أصحاب المشاريع لأجل توزيع وتنمية عملية الإنتاج.
- تقديم خدمات الدعم المالي لبعض الفئات وتشجيعها على استحداث مؤسسات صغيرة وفتح ورشات لأصحاب الحرف.

— تقديم خدمات التوجيه والإرشاد حول آلية سير الأشغال بالنسبة للشباب المقبلين على ولوج عالم التشغيل.

ب- منظمات تحمي هوية وتركيبة جنس العمال: يتمثل دور هذه المنظمات في الجزائر في الدفاع عن حقوق المرأة في المساواة مع الرجل في افتكاك مناصب العمل في مختلف مستويات المناصب سواء العليا أو التشغيلية، كما تعمل على حماية الأمومة وكذا العمل على تحسين ظروف عملها بمنحها فترة أمومة لا تعمل فيها، مع الاحتفاظ بكامل حقوقها مثل العامل المزاو لنشاطه، وكذلك منظمات تحمي الأطفال من الاستغلال من طرف القطاع الخاص، الذي يعتمد في الكثير من الأحيان على الأطفال دون السن القانونية التي تسمح لهم بالعمل.

وبالتالي يبقى دور هذه المنظمات في الجزائر مقتصر على الدفاع عن حقوق العاملين، دون العمل على استحداث مناصب جديدة. إلا في النادر من الحالات، بحيث تقوم بتوفير مناصب شغل كان من الممكن استغلال الأطفال لشغلها.

ت- منظمات تقدم المعلومة وإعلانات التوظيف حول مناطق وبيئات العمل: ظهرت هذه المنظمات في الآونة الأخيرة في الجزائر مستفيدة من استخدام التكنولوجيا الحديثة، ومساهمة في نشر المعلومات عن مناصب الشغل المحتملة، والتي تكلف الباحثين عن العمل الكثير لأجل التواصل معها، كما أنها تقدم وتنشر تلك الإعلانات التي تنشرها الجهات الباحثة عن العمال في مواقعها على مواقع التواصل الاجتماعي، عبر وسائل التواصل البصرية، والبصرية السمعية، كما تقوم بتقديم معلومات عن بيئات العمل وظروفه وشرح سبل الاندماج بسهولة لأجل التسهيل على الشباب الانخراط السريع في العمل دون الخوف من طبيعة النشاط الغير معروف. وقد تستحدث بعض مناصب الشغل ولو البسيطة للقائمين على مثل هذه الأنشطة.

وبالتالي فهذا النوع من المنظمات في الجزائر يلقي رواجاً كبيراً وإقبالاً من المواطنين، وذلك لارتفاع المصداقية في مثل هذه المنظمات الشفافة، والتي يظل جوهر عملها هو تقديم خدمات تتمثل في توفير المعلومة ووضعها في المتناول. وساعدها في ذلك، الإقبال الكبير للشباب الجزائري على ارتياد مواقع التواصل الاجتماعي.

— خاتمة:

بناءً على ما تضمنته هذه الدراسة وما قدمته من شروح، يتضح أن منظمات المجتمع المدني أو ما يصطلح عليه بالقطاع الثالث في الجزائر، يبقى دوره ضعيفاً جداً مقارنة بما يقدمه في المجتمعات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بقطاع التشغيل ومساعدة الأفراد الذين هم بحاجة لمنصب شغل. ويعود ذلك في اعتقادنا إلى مجموعة من الأسباب بالإمكان حوصلتها في العوامل الآتية:

العامل الأول: التركيبة البشرية للفرد الجزائري الذي لا يزال يفكر بروح وذهنية المجتمع الطبيعي، الذي يرمي فقط إلى المصلحة الشخصية، والأسرية، دون إعطاء أدنى اعتبار لمعنى العقد الاجتماعي. وكل ذلك السلوك البدائي المتأني عن غياب القيم في وسط المجتمع، نتيجة لتدني المستوى الفكري والثقافي لهذا الأخير أي المجتمع، وما شكل عائق أمام التنمية في طريق هذا المجتمع هو تلك المعتقدات والسلوكات التي قلنا بأنها كانت تمارس في المجتمع الطبيعي وبصورة حلية. غير أنها اليوم في الجزائر تمارس وراء الستار، وربما بصورة باطنية لدى الفرد، والتظاهر بالسلوك، الذي ينم على قمة نضوج وتطور المجتمع المدني. وبالتالي الوقوع في ما يسمى بالإيهام، كل ذلك لأجل الحصول على التزكية الجماعية لأفراد يتقمصون الدور التمثيلي، لكن هيهات بين تمثيل المجتمع والوقوف على مصالحه، واستخدام تلك الشرعية في التمثيل الجماعي لصالح الممثلين. وهذا ما يعاناه المجتمع المدني اليوم في الجزائر من رداء الممارسات، وبالتالي فقد انجر عن ذلك نقص مصداقية المواطن في منظمات المجتمع المدني، التي أصبحت تمارس التنظيم لغاية الربح المادي في صورة خدمة المجتمع الوهمية، ومنه فالاندفاع نحو العمل الجماعي في الجزائر فقد الحماس، وبالتالي ضاعت المصداقية له.

أما العامل الثاني الذي يعد عامل تعسير أمام تطور عمل المجتمع المدني، فهو غياب حيزه الحقيقي لمزاولة نشاطه، فالمنشأ الأساسي للمجتمع المدني، هو وجود فجوة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومن خلال تلك الفجوة يقوم المجتمع المدني بموازنة المجتمع ككل بالتنسيق بين القطاعين، وملء ذلك الفراغ. لكن في الجزائر فقد اختلط القطاع العام والخاص، في بداية ظهور قطاع خاص محترم، وأصبح رجال المال هم أنفسهم المجتمع السياسي، وبالتالي أصبحوا قطاعا واحدا، ومنه لا مجال لتبلور المجتمع المدني في ظل هذه البيئة المحتكرة لأنشطة الحياة.

كما يلاحظ أن عمل المجتمع المدني، الذي يعود عليه بتنمية وتوسيع سوق الشغل، يتطلب أن يكون المجتمع والأفراد المشكلة للمجتمع، يتوفرون على مستوى من الرفاهية الاقتصادية، وهذا العامل أيضا يفتقر إليه المجتمع الجزائري. وبالتالي فلا غرابة في الخروج بنتيجة مفادها، أن تأثير منظمات المجتمع المدني على سوق الشغل ومحاربة البطالة والحد منها مهم، ويكاد هذا التأثير ينعدم، ليبقى التأثير فقط مقتصرًا على تحسين أوضاع العمال الحاليين والحفاظ على مناصبهم وأجورهم عند مستوياتها.

- الهوامش والاحالات:

(1) Jopie Coetzee, A Social Contract with Business as the Basis for a Postmodern MBA in a World of Inclusive Globalization, Dissertation.com, Boca Raton, Florida, USA, 2009.

(2) Anis Chakib, Civil Society Organizations Roles In Land-use Planning and Community Land-rights Issues in Kapuas Hulu Regency, West Kalimantan, Indonesia, Working Paper 147, Bogor, Indonesia, 2014.

(3) صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، مركز دراسات الكوفة، العدد 10، العراق، 2007.

- (4) نورة خدام، مراجعة يحيا صالح، الدولة والمجتمع المدني عند هيغل، الباحثون السوريون، 2015، الموقع للاطلاع: file:///C:/Users/dell/Desktop/syr_res_6543.pdf
- (5) مرزوقي عمر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، 2015.
- (6) سامية البطمة، يوسف عدوان، سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين، 2007.
- (7) مركز حقوق الإنسان، حقوق الشعوب الأصلية، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، 2003، الموقع للاطلاع: page consulte le : 2017/09/23 <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGindigenous.html>
- (8) عبر البحر، جزائر لا تزول بزوال الرجال، أصوات الشمال مجلة عربية ثقافية اجتماعية شاملة، 2013. الموقع للاطلاع: <http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=38070>
- (9) هيلاري بايندر - أفيليس، دليل المنظمات غير الحكومية، وزارة الخارجية الأمريكية مكتب برامج الإعلام الخارجي، أمريكا، 2012.
- (10) محمد حسين علي المعاضيدي، مبادئ ومفاهيم في عمل منظمات المجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد 1165، 2005. الموقع للاطلاع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35285> consulté le : 23/09/2017.
- (11) محمد خضر، مفهوم المجتمع المدني، تطبيق موضوع، 2017. الموقع للاطلاع: <http://mawdoo3.com>